مصنفة النصوص التشريعية و التنظيمية في مجال الصفقات العمومية

الجزء الثاني

2016

ديباجة

يهدف هذا العمل التوثيقي إلى خلق قاعدة معطيات رقمية تهم المنظومة القانونية للصفقات العمومية بالمملكة المغربية، و ذلك بغاية ضمان سرعة الولوج إلى المعلومة المتعلقة بهذا الميدان لفائدة الباحثين والمهنيين، كما يسعى هذا العمل إلى تحليل نصوص هذه المنظومة و تقريب المتباعد منها وفق نسق تسلسلي كرونولوجي و موضوعاتي، و على هذا الأساس تم رسم منهجية تجميع المعطيات المتعلقة بالنصوص التشريعية والتنظيمية لمنظومة الصفقات العمومية وفق سبعة محددات أساسية تتمثل في:

1. التوثيق الرسمي : حيث أن استخراج النصوص تم من خلال الاطلاع على أعداد الجريدة الرسمية باعتبارها الوثيقة المرجعية للإصدار القانوني بالمملكة.

2. الشمولية: إذ تمت الإحاطة بجميع النصوص المؤطرة للصفقات العمومية من قوانين ومراسيم وقرارات رئيس الحكومة و قرارات وزراء المالية و الداخلية و التجهيز كل في مجال اختصاصه.

3. التحيين الموضوعاتي: حيث تم الحرص على انتقاء و اعتماد النصوص التي توجد حيز التنفيذ، إذ لم يتم الاعتداد بالنصوص الملغية كما لم يؤخذ بعين الاعتبار مشاريع النصوص.

4. التسلسل الكرنولوجي: إذ أسس هذا العمل التوثيقي وفق ترتيب عملي ألا و هو المعيار الزمني، وبصيغة أدق تاريخ الإصدار بالجريدة الرسمية حيث تعود أولى النصوص التي ما زال العمل بها جاريا إلى سنة 1976 في حين أن أحدثها يرجع إلى ماي 2016.

5. الانفتاح: و الذي يتجلى في تجاوز المقاربة التوثيقية الضيقة والتي تقتصر على النصوص الخاصة بالصفقات في مقابل الانفتاح على مختلف النصوص العامة ذات الصلة الموضوعاتية بمجال الصفقات العمومية.

6. الفعالية: حيث لم يتم الاكتفاء بالمعالجة الإحصائية للنصوص المنظمة للصفقات العمومية بل تعدى الأمر ذلك إلى تحليل البنية النصية عبر جذاذات و جداول تهم الكلمات المفاتيح و تخص أيضا المضمون.

7. الحصرية: و ذلك من خلال حصر العمل على النصوص التي تهم الموضوع، دون أن تتعدى إلى النصوص ذات الصلة بالتفويضات في تدبير الصفقات، حيث تتسم هذه النصوص بسرعة تغيرها وعدم استقرارها بفعل دينامية تعاقب شاغلي المناصب العليا، و إلى جانب ذلك لم يشمل العمل القرارات الصادرة عن المؤسسات العمومية في ميدان الصفقات العمومية بالنظر إلى خضوعها للقانون العادي.

إن هذه الضوابط ستمكن الباحث و القارئ لا محالة من التعامل مع هذا المنتوج التوثيقي الجديد بأكبر قدر ممكن من السهولة في الولوج و المرونة في الاستعمال و السرعة في تحديد المبتغى.

لقد اعتمدنا ترتيبا للنصوص كالتالي:

- الدستور: خصوصا الفصلين 35 و 36
- نصوص ذات صلة مباشرة بالصفقات العمومية
- نصوص تهم التدبير المفوض و كذا الشراكة بين القطاعين العام و الخاص
- نصوص ذات صلة بالمالية العامة و المراقبة المالية
- نصوص خاصة تتعلق بالصفقات العمومية

فهرس

- مرسوم رقم 2.14.394 صادر في 26 شعبان 1437 (2 يونيو 2016) بالمصادقة على دفتر الشروط الإدارية العامة المطبقة على صفقات الأشغال..... **5**
- مرسوم رقم 2.01.2332 صادر في 22 ربيع الأول 1423 (4 يونيو 2002) بالمصادقة على دفتر الشروط الإدارية العامة المطبقة على صفقات الخدمات المتعلقة بأعمال الدراسات و الإشراف على الأشغال المبرمة لحساب الدولة..... **57**
- مرسوم رقم 2.14.272 صادر في 14 رجب 1435 (14 ماي 2014) يتعلق بالتسبيقات في مجال الصفقات العمومية..... **87**
- مرسوم رقم 2.16.344 صادر في 17 شوال 1437 (22 يوليوز 2016) بتحديد آجال الأداء و فوائد التأخير المتعلقة بالطلبيات العمومية..... **91**
- قرار لرئيس الحكومة رقم 3.302.15 صادر في 15 من صفر 1437 (27 نونبر 2015) بتحديد قواعد و شروط مراجعة أثمان الصفقات العمومية..... **99**
- قانون رقم 112.13 يتعلق برهن الصفقات العمومية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.05 بتاريخ في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015)..... **121**
- ظهير شريف رقم 1.56.211 صادر في 8 جمادى الأولى 1376 (11 ديسمبر 1956) بشأن الضمانات المطلوبة من المشاركين في السمسرات العمومية و الذين نزل عليهم المزاد..... **129**
- قانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.60 بتاريخ 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003)..... **133**

النصوص المتعلقة بالتدبير المفوض للمرافق العامة و عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص..... 135

- قانون رقم 54.05 يتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.15 بتاريخ 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006)..... **137**
- مرسوم رقم 2.06.362 صادر في 14 من رجب 1427 (9 أغسطس 2006) بتطبيق المادتين 5 و12 من القانون رقم 54.05 المتعلق المفوض للمرافق العامة..... **149**

عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص..... 151

- قانون رقم 86.12 يتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.192 بتاريخ فاتح ربيع الأول 1436 (24 ديسمبر 2014)..... **153**
- مرسوم رقم 2.15.45 صادر في 24 من رجب 1436(13ماي 2015) بتطبيق القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص..... **167**

النصوص المتعلقة بالمالية العامة و المراقبة المالية 193

- قانون تنظيمي رقم 111.14 يتعلق بالجهات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.83 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015)..... **195**
- قانون تنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.84 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015)..... **199**
- قانون تنظيمي رقم 113.14 يتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015)..... **201**
- مرسوم رقم 2.94.223 صادر في 6 محرم 1415 (16 يونيو 1994) يحدث بموجبه لحساب وزارة الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر نظام لتكييف وتصنيف مقاولات البناء والأشغال العمومية..... **205**
- مرسوم رقم 2.00.967 صادر في فاتح رجب 1422 (19 سبتمبر 2001) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.94.223 الصادر في 6 محرم 1415(16 يونيو 1994) المحدث بموجبه لحساب وزارة الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر نظام لتكييف وتصنيف مقاولات البناء والأشغال العمومية..... **213**
- قرار لوزير التجهيز والنقل واللوجيستيك رقم 1395.14 صادر في 27 من شعبان 1435 (23 يونيو 2014) بنسخ وتعويض الجدول الملحق بالمرسوم رقم 2.94.223 الصادر في 6 محرم 1415 (16 يونيو 1994) المحدث بموجبه لأجل إبرام الصفقات لحساب الدولة نظام تأهيل وتصنيف مقاولات البناء و الأشغال العمومية..... **217**
- مرسوم رقم 2.98.984 صادر في 4 ذي الحجة 1419 (22 مارس 1999) بإحداث نظام لاعتماد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين القائمين بأعمال الدراسات والإشراف على المشاريع لأجل إبرام بعض صفقات الخدمات لحساب الدولة..... **233**
- قرار لوزير التجهيز والنقل واللوجيستيك رقم 1003.15 صادر في 20 من جمادى الأولى 1436 (11 مارس 2015) يتمم بموجبه الجدول الملحق بالمرسوم رقم 2.98.984 الصادر في 4 ذي الحجة 1419 (22 مارس 1999) بإحداث نظام لاعتماد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين القائمين بأعمال الدراسات والإشراف على المشاريع لأجل إبرام بعض صفقات الخدمات لحساب الدولة..... **245**

نصوص مختلفة متعلقة بالصفقات العمومية..... 251

- قانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.91.225 صادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993)..... **253**
- قانون رقم 80.03 المحدثة بموجبه محاكم استئناف إدارية الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.06.07 صادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006)..... **255**
- قانون رقم 08.05 القاضي بنسخ وتعويض الباب الثامن بالقسم الخامس من قانون المسطرة المدنية الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.07.169 صادر في 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007)..... **257**

- ظهير شريف رقم 1.11.25 صادر في 12 من ربيع الأخر 1432(17 مارس 2011) بإحداث مؤسسة الوسيط).....**259**
- ظهير شريف رقم 1.02.25 صادر في 19 من محرم 1423 (3 أبريل 2002) بتنفيذ القانون رقم 61.99 المتعلق بتحديد مسؤولية الآمرين بالصرف والمراقبين والمحاسبين العموميين.....**277**
- مرسوم رقم 2.03.602 صادر في 6 جمادى الأولى 1425 (24 يونيو 2004) بتطبيق المادة 9 من القانون رقم 61.99 المتعلق بتحديد مسؤولية الآمرين بالصرف والمراقبين والمحاسبين العموميين.....**287**
- ظهير شريف رقم 1.02.202 صادر في 12 من جمادى الأولى (23 يوليو 2002) بتنفيذ القانون رقم 03.01 بشأن إلزام الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية بتعليل قراراتها الإدارية **293**
- مرسوم رقم 2.11.112 صادر في 20 من رجب 1432 (23 يونيو 2011) في شأن المفتشيات العامة للوزارات **297**
- ظهير شريف رقم 1.59.413 صادر بتاريخ 28 جمادى الآخر (26 نوفمبر 1962) بالمصادقة على مجموعة القانون الجنائي كما وقع تغييره وتتميمه.....**299**
- ظهير شريف رقم 1.08.72 صادر في 20 من شوال 1429 (20 أكتوبر 2008) بتتميم الظهير الشريف رقم 1.71.33 الصادر في 11 من ربيع الأخر 1995(23 أبريل 1999) بشأن حالة أعضاء الحكومة و تأليف دواوينهم.....**303**
- ظهير شريف رقم 1.07.202 صادر في 20 من شوال 1429 (20 أكتوبر 2008) بتنفيذ القانون رقم 54.06 المتعلق بإحداث التصريح الإجباري لبعض منتخبي المجالس المحلية و الغرف المهنية و بعض فئات الموظفين و الأعوان العموميين بممتلكاتهم.....**309**
- قانون رقم 65.99 يتعلق بمدونة الشغل الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.194 بتاريخ 14 من رجب 1424 (11 سبتمبر 2003). **317**